

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٣٠٠

الثلاثاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١١/٥٥

نيويورك

الرئيس: السيد دنيسف (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

الأرجنتين السيد بارتفلد

البرازيل السيد ساردنيرغ

بنن السيد زنسو

الجزائر السيد جفال

جمهورية تنزانيا المتحدة السيدة تاج

الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن

رومانيا السيد دومترو

الصين السيد لي جنوا

فرنسا السيد دوكلو

الفلبين السيد مركادو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد بولتن

اليابان السيد هنيذا

اليونان السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-59234 (A)

* 0 5 5 9 2 3 4 *

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد الصميدعي (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2005/691، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي الانتباه أيضاً إلى الوثيقة S/2005/687، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق.

ومعروض على أعضاء المجلس كذلك الوثيقة S/2005/704، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من

الدانمرك ورومانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سوف أ طرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البرازيل، بنن، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): الأمر الأهم هو أن القرار الذي اتخذناه اليوم بالإجماع يستجيب لطلب من حكومة العراق، كما حدده رئيس الوزراء الجعفري في رسالته المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويمدد القرار ولاية القوة المتعددة الجنسيات لمدة ١٢ شهراً وفقاً للشروط الواردة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك الرسائل المرفقة بذلك القرار، وكذلك الترتيبات الخاصة بصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

إصرار المجتمع الدولي - على مساعدة الشعب العراقي على تحقيق الرؤية المتمثلة في عراق مستقر سلمي ديمقراطي. وبدعم متواصل منا، ستتحقق تلك الرؤية.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسعدنا أن يكون المجلس قد وحد صفوفه بسرعة ليستجيب بالإجماع لطلب الحكومة العراقية باستمرار الدعم. إن الحوار البناء الذي أسفر عن هذا النص يبرهن على قوة المجلس وعزمه على العمل من أجل عراق ديمقراطي آمن مزدهر من أجل المصلحة الدائمة والمستمرة للشعب العراقي.

وتتخذ هذا القرار بالإجماع لدليل حي على الدعم الدولي الواسع النطاق لعراق اتحادي ديمقراطي تعددي موحد. وينهل هذا القرار بشكل كبير من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الذي يظل حجر الزاوية لتوافق الآراء في مجلس الأمن بشأن العراق. ويتناول القرار عناصر القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) التي تنتهي صلاحيتها في نهاية عملية الانتقال السياسي المحددة في ذلك القرار، وهي ولاية القوة المتعددة الجنسيات والترتيبات الموضوعية لصندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

إن معالجة تلك المسائل الآن تسهل استمرار الدعم الدولي لأمن العراق وتعطي الحكومة العراقية المنتخبة حديثاً الوقت لتولي السلطة ومعالجة المسائل الدستورية وتعزيز سلطتها قبل التصدي لمسائل مثل تلك التي يتناولها القرار. وإذا أرادت الحكومة العراقية الجديدة فبمقدورها أن تبت في تلك الأمور في أي وقت.

والأمر الأكثر أهمية هو أن النص يستجيب بشكل مباشر لطلب حكومة العراق، كما ورد في الرسالة التي وجهها رئيس الوزراء الجعفري إلى مجلس الأمن. ومن الملاحظ أن البعثة العراقية لم تنضم إلينا في المجلس اليوم

ولكن كما حدده رئيس الوزراء الجعفري أيضاً، يعطي القرار ضمانات هامة. ويمكن للحكومة العراقية في أي وقت أن تطلب استعراض الترتيبات أو إنهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات. وحقيقة تلبيننا للاحتياجات العراقية من خلال هذا التفاوض كانت، في رأي المملكة المتحدة، أمراً حاسماً.

والمملكة المتحدة، بوصفها مساهماً في القوة المتعددة الجنسيات، ستواصل العمل في شراكة وثيقة مع الحكومة العراقية تعضيدا لجهودها المبذولة للتأكد من أن القوات العراقية تتولى المسؤولية الكاملة عن الأمن والاستقرار في العراق في أقرب وقت ممكن. وإذا سمحت الظروف، نتطلع إلى إحراز تقدم ملحوظ في العام المقبل. إن المحاولات الإرهابية التي تقوم حركة التمرد، وكذلك نشرها للموت والألم والبؤس، لن تفضي إلا إلى تأخير إكمال القوة المتعددة الجنسيات لولايتها. وكما يؤكد القرار، لا يجوز السماح لمثل هذا الإرهاب بتعطيل العملية الانتقالية في العراق. ونتطلع إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلى الأخص جيران العراق، أن تساعد على ضمان منع دخول الإرهابيين وأسلحتهم وتمويلهم إلى العراق.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى الانتخابات التي تفضي إلى جمعية منتخبة دستوريا، والمزمع إجراؤها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وشأننا شأن أعضاء مجلس الأمن الآخرين، نأمل أن يشارك كل العراقيين في تلك الانتخابات، مما يكفل للجمعية المقبلة، التي ستتخذ قرارات حيوية بشأن مستقبل العراق، أن تمثل كل أطراف العراق.

لقد أظهر الاستفتاء في تشرين الأول/أكتوبر مدى تعاطس العديدين من أبناء الشعب العراقي للديمقراطية، بدلا من حكم البندقية. والطريقة التي اتخذ بها هذا المجلس القرار بهذه الروح البناءة والإجماعية والسريعة تؤكد إصرارنا -

فحسب بل أدت أيضا دورا واضحا وكبيرا في التفاوض على القرار.

وكما جاء في الرسالة الواردة من وزيرة الخارجية راييس، تم إحراز تقدم كبير في المساعدة على بناء وتدريب قوات الأمن العراقية، مما سمح لها بتسليم مسؤوليات أمنية متزايدة. ومع ذلك، مازال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به على تلك الجبهة. وستواصل القوة المتعددة الجنسيات أداء تلك المهمة الهامة، وكذلك كل الجوانب الأخرى من ولايتها، حيث تعمل مع الحكومة العراقية على صون الأمن وإشاعة الاستقرار في العراق.

ما زال الشعب العراقي يظهر الشجاعة التي شهدناها طيلة العملية الانتقالية. فلقد ذهب إلى صناديق الاقتراع بأعداد هائلة في الشهر الماضي وأقر دستورا جديدا. وبذلك يكون الشعب العراقي قد ألهم بلدانا أخرى حديثة العهد على الديمقراطية وأجزاء أخرى من العالم العربي.

إن العراق يقترب بسرعة من منعطف تاريخي آخر في عملياته الانتقالية. فسُجِّرت انتخابات جديدة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ومن الأهمية أن تكون تلك الانتخابات شفافة وتشاركية وشاملة لجميع الطوائف العراقية. ونرحب بالجهود التي يبذلها العراقيون والأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي التي تمكن جميع العراقيين من المشاركة في العملية السياسية.

ونحث المجتمع الدولي، وخاصة العالم العربي، على المبادرة بدعم الشعب العراقي. وبأتي ذلك الدعم بأشكال

مختلفة - المشاركة في التحالف، والإسهام في الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة الإعمار في العراق، وزيادة التبادلات الدبلوماسية، والتقيد بالقرارات ذات الصلة. إن الدعم حاسم في الوقت الحالي. ويساعد هذا الدعم على تعزيز التقدم الديمقراطي في العراق، بما يتوافق مع القرار ١٥٤٦

(٢٠٠٤)، ويبرهن على التضامن مع الشعب العراقي في مواجهة الإرهاب.

السيد دوميترو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد انضمت رومانيا إلى شركائها في القوة المتعددة الجنسيات في تقديم هذا القرار آخذة في الاعتبار، قبل كل شيء، الرسالة التي تلقاها رئيس مجلس الأمن من الحكومة العراقية، والتي تطلب فيها تمديد ولايات القوة المتعددة الجنسيات والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة وصندوق تنمية العراق، حسبما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ونعتقد أن المجلس كان لزاما عليه أن يلتفت حول هذا الطلب وأن يبين استجابته بنفس تفهمه للتوقيت والفعالية. إن تمديد تلك الولايات الآن سيسمح للعراقيين بالتركيز على الإعداد لما يعتبر أهم خطوة حتى الآن في عملية انتقاليهم السياسية.

إننا نرحب كثيرا بالعمل البناء الذي قام به المجلس خلال المفاوضات على مشروع القرار، وهو ما مكن من اعتماد النص بالإجماع. والنص النهائي متوازن بشكل جيد ويستجيب بشكل ملائم للطلبات المحددة من الحكومة العراقية.

أود أن أختتم بياني بأن أقول بإيجاز إن رومانيا أكدت مرارا دعمها لإجراءات الحكومة العراقية الرامية إلى ضمان الاستقرار الدائم وتنفيذ عملية فعالة لإعادة الإعمار والانتقال الديمقراطي. وستظل رومانيا تشارك في العراق ما دام شعب العراق وحكومته يحتاجان إلى تواجدها ومساعدتها.

السيد هنيديا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥) بالإجماع. وطابع هذا القرار تقني بالدرجة الأولى، يرمي إلى تمديد ولايات القوة المتعددة الجنسيات وصندوق التنمية للعراق ومجلسه الدولي للمشورة والمراقبة. ولكن الجانب العراقي، توقعنا منه لبداية

العملية السياسية. ونأمل أن تؤدي نتائج الانتخابات التي تجرى في كانون الأول/ديسمبر إلى المزيد من تعزيز هذا الاتجاه.

إن العديد من قادة النظام السابق، بمن فيهم صدام حسين نفسه، تجري الآن مساءلتهم على أفعالهم. وإنشاء نظام قانوني يعمل بصورة جيدة سيقطع شوطا طويلا جدا نحو إعادة ثقة شعب العراق بحكومته وبنظامه القضائي.

وستواصل الدانمرك الإسهام بنصيبها في إنشاء عراق سلمي وديمقراطي ومزدهر. ويعمل حاليا خمسمائة وثلاثون جنديا من الدانمرك في أرض العراق بوصفهم جزءا من القوة المتعددة الجنسيات. ونتمسك بالتزامنا بالإسهام في توفير الأمن في العراق، حسب طلب الحكومة العراقية.

وفي الوقت نفسه، فإننا نتطلع إلى اليوم الذي تتحمل فيه القوات العراقية في المستقبل القريب المسؤولية الكاملة عن صون الاستقرار والأمن في بلدها. ويشكل تعزيز تعليم وتدريب قوات الأمن والشرطة العراقية أمرا محوريا لبناء قدرات عراقية مستدامة بغية كفالة عراق مستقر وآمن. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الدانمرك مساهم رئيسي في توفير التدريب والمساعدة في مجال الأمن.

والدانمرك، مثلها مثل البلدان الأخرى التي يجلس ممثلوها حول الطاولة، على استعداد للإسهام بنصيبها في بناء عراق مزدهر مع اقتصاد قادر على المنافسة ومجتمع مدني نشط. وبالتالي ستواصل الدانمرك تقديم المساعدة في مجالات تحقيق الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون، فضلا عن المساعدة في المجالات الأخرى. وعلاوة على ذلك، سيلزم تقديم المساعدة الإنسانية في بعض المناطق.

وأخيرا، وبالرغم من إحراز تقدم جدير بالإعجاب، ما زالت هناك تحديات جدية أمام بلوغ هدف بناء عراق مستقر ومزدهر وديمقراطي بالكامل. ونظل نشعر بالقلق

الحملة الانتخابية عما قريب، طلب أن يتخذ هذا القرار في وقت مبكر.

وأیضا، بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات في القوة المتعددة الجنسيات، بما فيها بلدي، كان من الأهمية الحيوية بمكان تكوين منظور مستقر بشأن إطار المساهمة بقوات من خلال اتخاذ هذا القرار في وقت مبكر. ونص مشروع القرار الذي أعدته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة توسع كثيرا بحيث بات يتضمن رسائل سياسية. ونظرا لأهمية مشروع القرار، قررت اليابان أن تنضم إلى مقدميه.

ويحدونا الأمل في أن يوجه اتخاذ هذا القرار بالإجماع الرسالة المناسبة إلى الجمهور العراقي والمجتمع الدولي ومواطني كل بلد مساهم بقوات في ما يتعلق بضرورة استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات.

السيد فابورغ - أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية):

طلبت الحكومة العراقية من مجلس الأمن أن يمدد ولاية القوة المتعددة الجنسيات لفترة ١٢ شهرا، ابتداء من ٣١ كانون الثاني/ديسمبر هذا العام؛ ونرى أن ذلك الطلب الذي قدمته الحكومة العراقية جدير بان يستجاب له. وبالتالي يسر الدانمرك أن تقدم مشروع القرار وان ترحب ترحيبا حارا باعتماده بالإجماع. فمشروع القرار يدل على مساندة المجتمع الدولي للشعب العراقي والالتزام بمساعده لبناء عراق ديمقراطي ومزدهر.

وفي مواجهة التحديات الخطيرة، وصل الشعب العراقي إلى مراحل هامة في بلوغ ذلك الهدف. وظهر النجاح في إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير، فضلا عن الاستفتاء بشأن مشروع الدستور في تشرين الأول/أكتوبر، استعداد الشعب العراقي للمشاركة في العملية الديمقراطية. وبدأت تتشكل عملية للمصالحة الوطنية، ويشارك عدد متزايد من العراقيين من جميع الشرائح في

ونرى أن القرار الذي اتخذناه يتصدى لهذه الشواغل. فمدد مجلس الأمن، استجابة للرسالة الموجهة من رئيس وزراء العراق (S/2005/687، المرفق)، لفترة ١٢ شهرا ولاية القوة المتعددة الجنسيات والترتيبات المتعلقة بتشغيل صندوق التنمية للعراق وأنشطة الفريق الدولي للمشورة والمراقبة.

وفي الوقت نفسه، يقترن بذلك القرار عدد من الأحكام الأخرى. وأود أن أشير إلى الأحكام الرئيسية. أولا وقبل كل شيء، يؤكد المجلس على أهمية متابعة العملية السياسية بعد إجراء الانتخابات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر وتشكيل حكومة ذات سيادة. ويناشد مجلس الأمن، في هذا القرار، الحكومة المقبلة أن تشجع إجراء حوار سياسي شامل حقا بغية تحقيق المصالحة الوطنية، بما في ذلك إشراك جميع الذين ينبذون العنف. وهذه تحديات هامة، ولكن التصدي لها أمر أساسي لمستقبل عراق يكون مستقرا ومتحددا وديمقراطيا. وبطبيعة الحال، لا بد أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل للعراق في هذا المسار. وفي هذا الصدد ترحب فرنسا باحتمالات تنظيم مؤتمر وطني عراقي بمساعدة من بلدان المنطقة لتعزيز اندماج جميع الفئات والطوائف العراقية في العملية السياسية.

ثانيا، غني عن القول إن مجلس الأمن لا يستيق القرارات التي سوف تتخذها الحكومة القادمة بشأن ولاية القوة المتعددة الجنسيات. ويجوز أن تطلب الحكومة المقبلة في أي وقت تعديل الولاية أو إنهاؤها. فالولاية محدودة المدة؛ وسوف تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ما لم يتخذ المجلس قرارا بخلاف ذلك. علاوة على ذلك، أدرج مجلس الأمن بندا ينص على عقد جلسة لهذا الغرض. وسيجري استعراض الولاية في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وريثما يتم ذلك، يجب أن تتصرف القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية في امتثال للقانون الدولي.

حيال الحالة الأمنية، التي تبطئ إحراز تقدم في جميع المجالات الأخرى. وبالرغم من البيئة الأمنية المضطربة، نناشد الحكومة العراقية أن تبذل قصارى جهدها لكي تكفل جميع السلطات العراقية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك قوات الأمن العراقية والشرطة العراقية.

لقد تغير الزمن، وأصبح صدام حسين ونظامه القمعي من مخلفات الماضي. وتم إحراز الكثير من التقدم. ونحن من جانبنا على استعداد للمساعدة في التصدي للتحديات القائمة.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت فرنسا مؤيدة للقرار الذي اتخذته مجلس الأمن من فوره بالإجماع. وشاركنا في المناقشات السابقة لاتخاذ بروج توفيقية. وأود أن أدلى ببعض الملاحظات المحددة المتعلقة بالنهج الذي نتبعه.

لقد كان شاغلنا الأول هو أن نستجيب للطلب الرسمي الذي قدمته الحكومة الانتقالية للعراق. فلقد طلبت الحكومة تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق لمدة ١٢ شهرا.

وكان هدفنا الثاني هو أن نوجه إلى شعب العراق رسالة تأييد لسيادة العراق. وأردنا، من ناحية، أن نشجع متابعة العملية السياسية نحو تحقيق التوافق الوطني، وأردنا من ناحية أخرى أن نشير إلى أن وجود القوات الأجنبية في العراق يحصل في هذا الإطار وأنه لا بد أن تحافظ تلك القوات على مركزها المؤقت.

وكانت أولويتنا الثالثة هي التذكير بالدور الحاسم الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في الانتقال السياسي والاقتصادي في العراق بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

للتحديات الكبيرة التي يمثلها تنظيم الانتخابات وتشجيع التفاهم المتبادل فيما بين مختلف الفصائل في المجتمع العراقي. وقد قدمنا، مثلما قدم مقدمو القرار تنازلات في صياغته. ونحن على الجانب الروسي بصفة خاصة رأينا من الضروري أن تدرج فيه إشارة إلى ضرورة عقد اجتماع دولي جديد بشأن العراق. وبعد أن وضعنا في الاعتبار مناشدة الجانب العراقي بألا يتطرق القرار إلى تلك المسألة، فضلاً عن المشاورات الجارية بين بغداد وجامعة الدول العربية بشأن تنظيم مؤتمر بين الفئات العراقية برعاية الجامعة العربية، رأينا أن من المناسب ألا نصرّ على إدراج حكم في القرار عن المتابعة الدولية للعملية السياسية العراقية.

ونحن، في الوقت ذاته، مقتنعون بأن الإسهام الدولي سيكون ضرورياً في المرحلة القادمة لإتمام هذه العملية في العراق، لأنه سييسر النهوض بالحوار بين الفئات العراقية تحقيقاً للمصالحة الوطنية.

في الختام، أود أن أشير إلى أن روسيا تشدد على أهمية تهيئة مناخ إيجابي، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن، لنجاح المصالحة العراقية. وبناء على هذه الاعتبارات تمكنا من تأييد هذا القرار.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد الصميدعي (العراق) (تكلم بالانكليزية): أود

أولاً أن أعرب عن تقدير وفدي لموافقة مجلس الأمن على طلب رئيس وزراء العراق تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات، وصندوق تنمية العراق، والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وأود أن أتوجه بالشكر لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن على إسهامهم الإيجابي وعلى الروح التي سادت عملية إعداد هذا القرار.

ثالثاً، يؤكد المجلس مجدداً في القرار أن الأمم المتحدة يجب أن تواصل القيام بدور رئيسي في عملية الانتقال السياسي والاقتصادي من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق والممثل الخاص للأمين العام.

وقد اضطلع مجلس الأمن اليوم بنصيبه من المسؤولية بصفة عامة، فأخذ بعين الاعتبار الطلبات المقدمة من حكومة العراق المؤقتة، وتصرف على نحو ينسجم مع المنطق الذي اهتمت به أعماله تجاه العراق على مدى العامين الأخيرين، ويسعى لكفالة ممارسة هذا البلد الفعالة لسيادته الكاملة. وسوف تستمر فرنسا في دعمها لشعب العراق على طريق المصالحة الوطنية والديمقراطية وإعادة الإعمار. وهذا هو المعنى الذي يمثله تصويت اليوم.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي

مثلاً للاتحاد الروسي.

أود أولاً أن أهنئ مقدمي قرار اليوم. لقد درسناه بعناية واقترحنا تعديلات معينة لنجعل الوثيقة أقرب صلة إلى الواقع المعاصر في العراق. وتظهر بعض مقترحاتنا في النص. ونرحب بالنتيجة التي تمخضت عنها المشاورات المعقدة بشأن هذه الوثيقة، مما يبين التعقيد الشديد الذي تتسم به الحالة في العراق. وقد كان من المهم أن تتجلى في الوثيقة المبادئ الأساسية للتسوية العراقية: احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية، وضرورة عقد حوار وطني يرمي إلى تحقيق المصالحة فيما بين جميع قطاعات المجتمع العراقي.

وسوف يتيح القرار لقوات الأمن العراقية أن تنهض بكامل المسؤولية عن المحافظة على الاستقرار والأمن في البلاد في الأمد البعيد، مما يتيح للقوة المتعددة الجنسيات إنجاز ولايتها والانسحاب الكامل من العراق.

وأمام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق عمل لا يستهان به. فلا بد أن تجد حلاً في المستقبل القريب

العراقي لا يفكر أبداً في الفشل. لقد عقد عزمه و سيمضي في العملية قدما.

وبالدعم الواضح الذي لا لبس فيه من المجتمع الدولي للانتقال السياسي، سيمضي قدما بجهود مضاعفة وثقة لإكمال مسيرتنا نحو السلام والرفاهية في العراق ولدحر الإرهاب في بلدنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): بهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

وننوه مع الارتياح بالطريقة التي اتخذ بها القرار في جو من الوثام والاتفاق على المبادئ الواردة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، الذي وضع الأساس للعملية السياسية في العراق. ونتعهد بمواصلة التقيد من جانب الحكومة العراقية بالعملية السياسية التي قررها المجلس. وقد وفى العراق بالتزاماته في كل مرحلة من مراحل العملية الانتقالية، ونتطلع الآن إلى إجراء الانتخابات في طول البلاد وعرضها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بموجب دستور أقرته الأغلبية العظمى من الشعب العراقي.

ومن المهم جدا للمجتمع الدولي أن تنجح هذه العملية. وسيكون مروعا جدا التفكير في الفشل الذي من شأنه أن يشكل تهديدا للسلام الإقليمي والدولي. إن الشعب